

الإصلاح السياسي في المجتمع العربي بين الضرورة الداخلية والضغط الخارجية

طارق أحمد المنصوب*

ملخص: عرفت بعض النظم السياسية في المجتمع العربي خلال أواخر القرن الماضي - وللعديد من الأسباب المتباينة - بعض التحولات والانفراجات السياسية (Carothers, 2002: 5)؛ فقد اتجه بعضها إلى الانفتاح على قوى المعارضة، وانتعشت فيها كثير من الممارسات الديمقراطية، كما عرف البعض الآخر تبني مظاهر للإصلاح السياسي في تحرك خجول صوب الديمقراطية، وأخذت هذه الخطوات العديد من الأشكال التي تفاوتت من قطر إلى آخر. وقد أثارت تلك التحولات كثيراً من الجدل في أوساط المثقفين والمهتمين بالشأن السياسي العربي حول طبيعة العوامل والدوافع الفعلية التي حركت تلك المنظومة من الإصلاحات السياسية في المجتمع العربي. وبناء عليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وجهات النظر المختلفة حول اتجاهات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي، وتوضيح نقاط التباين أو التوافق بينها، كما تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي واجهتها الإصلاحات السياسية في المجتمع العربي، والضغط التي تعرضت لها العديد من نظمها السياسية داخلياً وخارجياً، وتأثيراتها المختلفة على الأمن والديمقراطية فيه. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإصلاح السياسي ينبغي أن ينبع من داخل المجتمعات العربية نفسها.

المصطلحات الأساسية: المجتمع العربي، النظم السياسية، العولمة، الإصلاح السياسي، الديمقراطية، الأمن.

مقدمة:

سبق لتقرير " التنمية الإنسانية العربية " الصادر عن برنامج الأمم المتحدة

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - كلية التجارة والعلوم الإدارية - جامعة إب - اليمن.

للتنمية سنة 2003م تأكيد، أن البلدان العربية يسودها "أدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم". ولعل ذلك يثير أكثر من تساؤل عن أسباب فساد النظم السياسية العربية، وعن سر تأبد الاستبداد فيها، وعن العوامل التي يمكنها أن تجعل النظام السياسي في المجتمع العربي⁽¹⁾ قابلاً للإصلاح والتغير والانفتاح على تجارب الغير، والتفاعل معها.

فالإصلاح السياسي هو مفتاح النهوض والتقدم لأي مجتمع من المجتمعات، وتؤكد التجارب التاريخية أنه ما من دولة نمت وازدهرت إلا بعد مخاضٍ عسير قاد في نهاية المطاف إلى الإصلاح السياسي الذي يفسح المجال لتحقيق الاستقرار، ويهيئ الأمة للاستفادة من كل إمكانياتها عبر إشراك الشعب - بجميع مكوناته وفئاته - في مناقشة الشأن السياسي. وقد بات معلوماً للجميع أن الفساد في المجتمع العربي بدأ من داخل النظم السياسية التي استبدت برأيها من دون علم، واتخذت العديد من القرارات الخطيرة على مصير الأمة من دون مشاركة أحد (خميس والي، 2003: 281).

لقد دأبت العديد من القيادات والنظم السياسية العربية خلال حقبة طويلة من القرن الماضي على إنكار حق شعوب المجتمع العربي في الديمقراطية، وحرمتها من أبسط حقوقها: كحقها في التعبير، والتعددية السياسية والحزبية.. وغيرها من الحقوق والحريات السياسية. ولم تكن تعوزها المسوغات والذرائع لهذا الحرمان في كل مرة؛ فتارة كان المنع بحجة حماية الأمن الداخلي القطري أو القومي؛ وتارة أخرى تذرعت بذريعة تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتقليص الفجوة التي كانت، ولا تزال تفصل المجتمع العربي عن باقي المجتمعات الأخرى... وغيرها من الذرائع التي جعلت مشروع الإصلاح التنموي والديمقراطي، ومعه كل مشاريع الإصلاح في المجتمع العربي مشاريع غير مقبولة أو مؤجلة على أحسن تقدير. وربما كانت هذه المسوغات "مقنعة" في ذلك الوقت؛ حيث اعتبرت العديد من الشعوب العربية التضحية بتلك الحقوق والحريات "مقبولة" في انتظار أن تتحقق الوعود الكثيرة.

(1) فضل الباحث - للعديد من الاعتبارات المنهجية والموضوعية - استخدام لفظ المجتمع العربي في هذه الدراسة عوضاً عن التسميات المتعددة التي ترد في كتابات كثير من الباحثين؛ حيث نجد البعض يتحدث عن مجتمع عربي بصيغة المفرد، والبعض الآخر يتحدث عنه بصيغة الجمع، وآخرين يفضلون تسمية العالم العربي، وغيرهم يتحدثون عن الوطن العربي، والنظام العربي، وغيرها، وأمام هذا التعدد لجأ الباحث إلى تسمية المجتمع العربي تمييزاً له عن باقي المراتفات الأخرى المستعملة.

1 - مشكلة الدراسة وتسأولاتها:

عجزت العديد من النظم العربية عن أن تحقق ولو جزءاً يسيراً مما وعدت به، في عصر التحولات الكونية الكبرى، والعولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل ذلك جعل من غير الممكن أن تمارس النظم السياسية العربية سياساتها المحلية بمعزلٍ عن النظام العالمي (ثناء عبدالله، 2006م: 10)، كما جعل كثيراً منها عرضة للنقد، بل للرفض من مجتمعاتها...، هذا الرفض الذي اتخذ في العديد من الأحيان أشكالاً عنيفة، وجعل هذه المجتمعات تدخل دائرة من العنف السياسي والعنف المضاد، أو العنف الرسمي، والعنف غير الرسمي (حسنين إبراهيم، 1992م: 28، 29) مثلاً: ما حدث في كل من لبنان، والجزائر، ومصر، والعراق، ... وغيرها. كما وصل بالعديد من الشعوب العربية إلى الضيق بحالة الاستبداد السافر ونظم حكم الغلبة والتسلط التي تغطي المنطقة العربية دون استثناء (علي الكواري، 2003: 7).

وهو الأمر الذي دفع العديد من النظم السياسية العربية - سواء بسبب ازدياد نفوذ القوى السياسية المحلية المعارضة وحجمها، أم بسبب ضغط بعض الأطراف الدولية - إلى تبني عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي أو إعادة الهيكلة للتغطية على ذلك العجز، وهي البرامج التي زادت من أعباء المواطن العربي، كما دفعها إلى تبني مظاهر مختلفة من الديمقراطية "الشكلية" في غالب الأحيان؛ حيث بدت الديمقراطية وسيلة مثالية لإعادة "شرعنة" النظم السياسية العربية، وضمان بقاء كثير منها في الحكم.

وإذا كان الهدف من تلك الإصلاحات المعلنة المتعلق بإعادة "الشرعنة" قد تحقق للعديد من النظم السياسية العربية، على الرغم من شكلانياتها وعدم جديتها؛ حيث إنها لم تمس جوهر الأنظمة وسلطاتها، ولم تغير في تركيبها أو ممارساتها شيئاً (خميس والي، 2003م: 282)، فإن تلك الإجراءات ظلت قاصرة عن تحقيق الهدف البعيد والغاية المرجوة منها؛ أي الحفاظ على الأمن والاستقرار، وهو ما خلق مجالاً لتدخلات خارجية في شؤونها السياسية تختلف دوافعها ومسوغاتها، وتتفاوت نتائجها.

ويتفق الباحث مع (ثناء عبدالله، 2006م: 10) التي ترى أن الإشكالية التي تطرح نفسها بالنسبة إلى قضايا الإصلاح السياسي والدمقرطة، هي مدى التشابك

والتداخل بين الديناميات الداخلية لعملية الإصلاح السياسي، والمؤثرات الخارجية الدافعة إلى التغيير، وهذا يدفع الباحث إلى إثارة التساؤلات التالية:

1 - هل سيكون تحقيق الإصلاح السياسي في المجتمع العربي نابعاً من قناعات محلية؟ أو سيكون مفروضاً من الخارج؟

2 - وهل الغرب - والولايات المتحدة بوجه خاص - جاد في دعواته إلى الإصلاح السياسي في المجتمع العربي وعلى استعداد تام لقبول جميع نتائجه حتى وإن تعارضت مع مصالحه؟

3 - وهل سيكون التدخل لإحداث التغيير المطلوب عسكرياً على الدوام؟ وهل المغامرة العسكرية الأمريكية والبريطانية باحتلال العراق - وهي الحملة التي رفعت في بداياتها شعارات تحقيق الديمقراطية لشعب العراق - تغري أكثر باتجاه ترسيخ هذه التجربة؟

4 - ألا يشكل هذا المدخل الجديد سبباً قد يقود إلى تجدد العنف الداخلي وتهديد الأمن، ومن ثم تحويل الأمانى بالتحويلات الديمقراطية الحقيقية في المجتمع العربي - كما يشير الفريد هاليداي (Halliday, 2005: 1) - إلى مجرد أوهام أو "سراب" (Mirages)؟

2 - أهمية الدراسة والحاجة إليها:

سبق للباحث الإشارة في دراسة سابقة⁽²⁾ إلى أن فقدان المؤسسة في نظم الحكم العربية، وغياب الحكم المدني، هو واحد من أهم الدوافع والأسباب التي تقف وراء العديد من أعمال العنف والإرهاب، وتجدها في مجتمعنا العربي؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة الدراسة المعمقة لتلك الأسباب، وتحديد مختلف المعالجات الممكنة لتجنبها.

(2) انظر: طارق أحمد المنسوب، (2005م)، "الإرهاب وحقوق الإنسان: عناصر من أجل مقاربة شمولية". المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الاجتماعية حول: حقوق الإنسان في المجتمع العربي: لنعمل معاً من أجل حقوق الإنسان، المنعقد خلال الفترة من 9 - 12/05/2005م. وهي الدراسة التي هدف الباحث من خلالها إلى طرح معالجة جديدة لقضية الأمن في علاقتها بحقوق الإنسان، وتحديد السبل الكفيلة بمكافحة الإرهاب مع الحفاظ - في الوقت نفسه - على حقوق الإنسان. ولذا تأتي هذه الدراسة امتداداً طبيعياً وتكملة لتلك الدراسة، باعتبار الإصلاح السياسي يمثل - برأي الباحث - مخرجاً مناسباً من تلك الوضعية الصراعية التي لايزال يعيشها المجتمع العربي.

لقد أنجزت العديد من الدراسات والبحوث - وهي أكثر من أن يحصيها الباحث - من طرف باحثين مختلفين سواء من العرب أم من غيرهم، وتلك الدراسات جعلت موضوع الإصلاح السياسي في مجتمعنا العربي على رأس اهتماماتها بل أشبعته بحثاً، وهو الأمر الذي قد يجعل الخوض في الإطار نفسه مدعاة للشك والريبة في الجديد الذي ستأتي به هذه الدراسة، ولذا فإن الباحث سيحاول التركيز على البعد المتعلق بالأمن وعلاقته بالإصلاح السياسي؛ باعتباره الشغل الشاغل لصانع القرار السياسي إن على مستوى العالم العربي، أو على الصعيد العالمي، وربما يكون هذا مدخلاً مناسباً لدراسة العلاقة بين الأمن ومكافحة الإرهاب وبين الديمقراطية.

3 - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1 - ضبط العلاقة بين الإصلاح السياسي والعولمة، وبيان الأسباب الضاغطة باتجاه الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في ظل المتغيرات العالمية.
- 2 - دراسة اتجاهات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي، وبيان مختلف التحديات والمعوقات التي ما زالت تحول دون تحقيقه.
- 3 - تحديد أوجه الاختلاف بين الضرورات الداخلية التي تفرض الإصلاح السياسي، وبين حقيقة مشاريع الإصلاح السياسي والتوجهات الدولية الضاغطة على النظم السياسية العربية.
- 4 - بيان العلاقة الوثيقة بين نجاح مسيرة الإصلاح السياسي وتحقيق الأمن للمجتمع العربي.
- 5 - تحديد بعض ملامح برنامج الإصلاح السياسي المطروح في المجتمع العربي.
- 6 - التنبيه على المخاطر التي تحملها الضغوط الخارجية من أجل الإصلاح السياسي على الأمن والاستقرار السياسي في مجتمعنا العربي.

4 - فروض الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والأهداف المختلفة التي تتوخى تحقيقها، ومن خلال ملاحظة العديد من التجارب العربية، تسعى الدراسة إلى اختبار الفروض التالية:

- 1 - من غير الممكن للنظم السياسية العربية أن تمارس سياساتها المحلية بمعزلٍ عن النظام العالمي، والمتغيرات التي تفرضها البيئة الدولية.
- 2 - إن قضية الإصلاح السياسي، وفي ظل المتغيرات العالمية، باتت اليوم تحتل مكانة بارزة في مطالب شعوب المجتمع العربي، ووصلت إلى مرتبة الضرورة التي لا بد منها لاستقرار الأوضاع فيها.
- 3 - تبقى قضية الإصلاح السياسي شأناً داخلياً محضاً يفترض أن يطرح في إطار حوار فكري مباشر ومفتوح بين القوى السياسية المختلفة في المجتمع العربي.
- 4 - إن فشل الأطراف الداخلية في التوصل إلى اتفاق بشأن أولويات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي، وحول طبيعته ومداه، خلق أو يمكن أن يخلق أرضية مناسبة للتدخلات الأجنبية.
- 5 - إن تدخل القوى الخارجية وإن كان مفيداً على المدى القريب - كما تطرح بعض تيارات المعارضة العربية - في الضغط باتجاه إدخال الإصلاحات السياسية في المجتمع العربي، فإنه كفيل بتوليد بؤر جديدة للعنف والصراع السياسي بين مختلف الأطراف على المديين المتوسط والبعيد.
- 6 - إن تدخل الأطراف الخارجية رهين بحماية مصالحها المختلفة في المنطقة، وهذا الأمر لا يمكن أن يشكل أساساً متيناً للدفع باتجاه تحقيق إصلاح سياسي حقيقي.

5 - منهجية الدراسة:

لجأ الباحث إلى منهجية مركبة في التعاطي مع الموضوع؛ إذ اعتمد الأسلوب الوصفي في استعراض العديد من جوانب الدراسة، كما اعتمد المنهج التحليلي - التركيبي في مناقشة العديد من النقاط. وفيما يتعلق بمصادر الدراسة فقد اعتمد على بعض المصادر الجاهزة من الكتب والدوريات والدراسات والأبحاث والمقالات التي أتيح له الحصول عليها، أو المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، كما اعتمد الملاحظة المباشرة والمتابعة المستمرة لتطورات الواقع العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن التعميم الذي قد يفهم من الحديث عن الوضع في المجتمع العربي لا ينبغي أن يصرف الانتباه عن حقيقة وجود تباين في العديد من

القضايا التي قد تطرح في كل نظام سياسي عربي؛ حيث تبقى لكل دولة عربية قضاياها الخاصة التي تختص بها دون غيرها، كما أن الاختلاف قد يتحدد حتى في طبيعة القوى السياسية التي تتصارع حول هذه القضايا.

6 - تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة إلى مبحثين اثنين على النحو التالي:

المبحث الأول: الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في ظل "العولمة".

المبحث الثاني: تحديات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي: إشكالية

الداخل / الخارج.

المبحث الأول: الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في ظل "العولمة"

أولاً - الإصلاح السياسي، العولمة: تحديد مفاهيمي:

سوف يقتصر الباحث على تحديد المقصود بالإصلاح السياسي (Political

Reform)، والعولمة (Globalization) باعتبارهما المفهومين الرئيسيين للدراسة.

1 - الإصلاح السياسي (Political Reform):

يقصد بالإصلاح من الناحية اللغوية، التغيير، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء و الانصراف عنه إلى سواه، وفي لسان العرب (لابن منظور) صَلَحَ: ضد فسد، والإصلاح ضد الفساد. وقد أصْلَحَ الشيء بعد فساده: أقامه. ويندرج مفهوم الإصلاح السياسي ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحول السياسي، ومنها التغير بمعنى التحول، والتغيير بمعنى التحويل.

ويمكن تصنيف التعاريف المتعلقة بالإصلاح السياسي - بمعنى التحول - إلى

مجموعتين كما أوردها (عمار جفال، 2005م: 1-3)، وهي:

أ - التحول السياسي بوصفه سلوكاً Political Transation as Behavior:

بمعنى أن التحول السياسي يقتضي الانتقال من وضع إلى وضع آخر، وتتعدد

التعريفات التي ذهبت في هذا الاتجاه، مثلاً: التحول السياسي - من وجهة نظر محمد عابد الجابري - هو "انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، ومن خشونة البداءة إلى رقة الحضارة - بحسب ابن خلدون - وتغيير الولاء والاستبدال بالغطاء الإيديولوجي غطاء آخر".

- ويعني بالنسبة للبعض الآخر " الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي " .

- كما ورد في معجم العبارات السياسية على أنه " الرغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية " .

- وهو - بحسب هنتغتون (Huntington) :- " تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية " .

- كما ينظر البعض الآخر إلى المفهوم على أنه " عملية تقتضي إعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحيتها أو عدم مواكبتها لروح العصر ومتطلباته، والتوجه في المقابل نحو التزام مبادئ وقيم جديدة بديلة " .

ب - التحول السياسي بوصفه أسلوباً Political Transation as Mode

تركز هذه المجموعة على الطريقة التي على أساسها يحدث التغيير السياسي، مثلاً:

- البعض يرى أن التحول السياسي هو " ثورة سياسية بيضاء. وهو مصطلح يطلق مجازاً على التغيير السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية؛ أي دون إراقة الدماء " . ويرجع السبب في حصول التغيير سلمياً أحياناً إلى استسلام نخبة حاكمة وتنازلها عن الحكم لفائدة قوى سياسية واجتماعية صاعدة بديلة بعد أن تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع.

- كما عد هورويتز " التحول السياسي هو ثورة سياسية تأتي رد فعل عن التملل والانشقاق والتذمر تقوم بها قوى اجتماعية داخلية " .

ويتضح من التعاريف المتباينة السالفة الذكر أن التحول أو الانتقال السياسي يعني - في جوهره - التبديل الجذري لهياكل وبنى اجتماعية وسياسية قائمة. وتنطوي العملية على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغير في القيادة السياسية، يليه تغير في ممارسة السلطة، ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنوية تؤثر على مخرجات النظام. وقد لاحظ الباحث أن التعاريف السابقة لم تتطرق إلى الباعث أو الدافع

الخارجي المتمثل في ضغط بعض القوى الدولية الخارجية على النظم السياسية العربية، وإجبارها على إجراء عملية التحويل والقيام بالإصلاح السياسي، هذا الدافع الذي قد يكون فاعلاً أكثر من غيره في بعض مجتمعاتنا العربية، وإن لم يؤد إلى إحداث إصلاح حقيقي للأوضاع نحو الأفضل.

وبناء عليه، يمكن تعريف الإصلاح السياسي بأنه: "عملية التحول الذاتي أو الموضوعي، التدريجي أو الثوري صوب الديمقراطية ومكافحة بؤر الفساد السياسي (Political Corruption)، بما يكفل تكيف النظام السياسي مع المتغيرات الدولية وتحقيق الاستقرار السياسي".

2 - العولمة (Globalization):

يعد مفهوم "العولمة" واحداً من أكثر المفاهيم شيوعاً في الفكر السياسي المعاصر؛ حيث بات يحتل حيزاً مهماً في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، شأنه في ذلك شأن العديد من المقولات والمفاهيم التي برزت إلى حيز الوجود عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وتفككها، وانتهاء الحرب الباردة، ومن تلك المقولات: "نهاية التاريخ" لفوكوياما، و"صدام الحضارات" لهنتنغتون، "النظام الدولي الجديد" التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عقب انتهاء الحرب الباردة، وغيرها، وأكثر ما يسترعي الانتباه هو الحضور المكثف لتلك المقولات والمفاهيم، وبخاصة منها مفهوم "العولمة" (Globalization) (حسنين إبراهيم، 1999م: 185).

اختلفت المعاني التي أعطيت لمفهوم "العولمة"؛ حيث عد (محمد الجابري، 1997م: 136) أن العولمة هي: "ترجمة لكلمة (Mondial) الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة... سواء تعلق الأمر بالاقتصاد، أم بالسياسة، أم بالثقافة. وهذه الكلمة هي بالأصل ترجمة لكلمة (Global) الإنكليزية، وقد ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل".

والعولمة، تتضمن - كما جاء في التعريف السابق - معنى إلغاء حدود الدولة القومية في مختلف المجالات، السياسية، والاقتصادية، والمالية، والتجارية... وترك الأمور تتحرك في هذه المجالات عبر العالم، وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية

جميعها، أي أنها تفترض تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل العالم كله، وفي حالتنا فالأمر يعني محاولة "تعميم" النمط الديمقراطي الغربي في مجال الممارسات السياسية على مستوى العالم كله، وإعادة تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والثقافات.

وفي اعتقاد الباحث أن الأمر لا يقتصر على مجرد التعميم، ولكنه قد يمتد ليشمل سعي القوى المهيمنة على النظام العالمي - الولايات المتحدة بالخصوص - لفرض القيم المتعلقة بـ "اقتصاديات السوق" و "الخصخصة" و "حقوق الإنسان" و "التعددية السياسية"، من خلال توظيف مختلف أدوات القوة، بحيث تصبح هذه القيم هي القيم الوحيدة المعتمدة؛ أي الضغط باتجاه التحول الرأسمالي الديمقراطي.

بيد أن أسلوب التعامل مع هذه القضايا، ينطوي على مفارقة؛ حيث يتم في الغالب التعامل معها بشكل انتقائي، فسعي بعض القوى الدولية لفرض قيم الديمقراطية والإصلاح السياسي يتوقف إذا كان في ذلك مساس بمصالح تلك القوى، ومن ثم فهي مستعدة للتعاون مع الأنظمة التسلطية، بل الدفاع عنها أيضاً إذا كان ذلك يحقق مصالحها (محمد سليم، 1997م: 354).

هكذا إذن، تبقى أهم سمات العولمة: الفرض، الهيمنة، التوسع، والانتقائية، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول الآثار التي من الممكن أن تتركها على البلدان المتخلفة التي لم تتخلص بعد من بقايا الاستعمار القديم ورواسبه، والتي ما زال كل منها يطمح إلى بناء دولته الوطنية واستكمال عملية التحرر وتحقيق التنمية، كما هو الشأن مع بلدان المجتمع العربي؟

في النقاط التالية سيحاول الباحث التركيز على أبرز التأثيرات التي يمكن أن تطرحها "العولمة" على قضايا الإصلاح السياسي، وعلى واقع الدولة والمجتمع في العالم الثالث بصفة عامة، والمجتمع العربي بصفة خاصة.

ثانياً - عولمة الديمقراطية أم ديمقراطية العولمة؟

يعد الإصلاح السياسي أو التحول باتجاه الديمقراطية - كما سبقت الإشارة - البعد السياسي للتحولات العالمية المعاصرة في إطار ماسمي "بالعولمة". وهو يستند إلى ما يعرف بمفهوم "التوسع" الذي يعكس حرص الدول الغربية على ضم العديد من دول العالم الثالث إلى الأسرة الديمقراطية من خلال حثها على تبني

المنظومة الليبرالية. ويستند الفكر الرأسمالي إلى بعض عناصر القوى المعرفية والاقتصادية لنشر هذه المنظومة القيمية الغربية مستغلاً نقاط التشابك والتشابه بين كل من العولمة بوصفها أداة، والنظام الدولي بوصفه هدفاً في محاولة منه لتأكيد أن النظام الدولي، والعولمة يمثلان كياناً واحداً لا ينفصل، يسهم في تدعيمه وترسيخه تحقيق هذا التقارب وفقاً للمنظومة الليبرالية التي تعد إحدى ركائز البعد السياسي للعولمة (هدى ميتكيس، 2005م: 2).

والملاحظ أن التحولات التي حدثت في النظام الدولي - عقب انهيار المنظومة الاشتراكية - قد أفرزت العديد من التطورات المهمة يمكن رصد العديد منها، وهي:

1 - اتساع الدور الأمريكي وتمدده على الصعيد العالمي؛ حيث أدى ذلك إلى اعتبار العولمة مرادفة "للأمركة"؛ بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

2 - حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديمقراطي، والاتجاه نحو الاقتصاد الحر، وعلى الرغم من أن هذه الموجة تعود إلى منتصف السبعينيات عندما حدثت التحولات في البرتغال واليونان وإسبانيا، فإنها اتسعت خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا؛ إذ خلال الفترة الممتدة من عام 1974-1994، تحولت ما يقرب من سبع وسبعين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية، وقد أشار لاري دياموند (Diamond, 1996: 20) إلى وجود ما يقرب من 117 دولة ديمقراطية بحلول منتصف التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة التحولات التي شهدتها الدول الاشتراكية باتجاه الأخذ بالديمقراطية الليبرالية الغربية⁽³⁾.

وبسبب تلك التحولات فقد اعتبر العديد من المحللين أن مفهوم "التحول

(3) ما من شك اليوم أن التحول المفاجئ الذي عرفه الاتحاد السوفييتي سابقاً، ودول شرق أوروبا، وأخذ العديد منها بفلسفة الديمقراطية الليبرالية الغربية، وبفكرها ومفاهيمها وبنائها الهيكلية ومؤسساتها كان له أثره الذي لا ينكر على الكثير من مجتمعات العالم الثالث، ومن بينها المجتمعات العربية، ومع ذلك ينبغي التشديد على أن التحول السياسي الذي اكتسح المنظومة الاشتراكية بالكامل، لا يزال يقف في العديد من مجتمعاتنا العربية عند عتبة التحول السياسي العميق صوب الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة والفعالة للجماهير عبر آلية تعدد الأحزاب والتمثيل النيابي، ولم يتم تخطي هذه العتبة حتى الآن.

الديمقراطي " أو " عملية الديمقراطية " (Democratization) من المفاهيم المركزية في التحليل السياسي المقارن في الوقت الراهن، فانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، صاحبه تجديد الاهتمام في حقل السياسة المقارنة بالديمقراطية، والعودة إلى استخدام المناهج المصاحبة لها مثل: المشاركة السياسية، والتحديث السياسي، والتنشئة السياسية وغيرها. وقد ظهرت العديد من الدراسات المهمة في هذا المجال، كان من أهمها (حسنين إبراهيم، 1999: 190):

- دراسة روبرت دال - 1989 - (R. Dahl): الديمقراطية وناقدها.

- دراسة هنتنجتون (S. P. Huntington): الموجة الثالثة: الديمقراطية في نهاية القرن العشرين.

- دراسة إيلي خدوري - 1992 - (E. Khedouri): الديمقراطية والثقافة السياسية.

- دراسة لاري دياموند - 1993 - (L. Diamond): الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي.

- كذلك دراسة جي هيرميت - 1991: مقدمة: هل هو عصر الديمقراطية؟ المنشورة في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 128.

كما تجلت بوضوح عودة الكتابات في موضوعات الديمقراطية باستخدام مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) باعتباره مؤشراً أو شرطاً أساسياً للتحويلات الديمقراطية في المجتمعات النامية، وقد ظهرت العديد من الدراسات في هذا المجال أيضاً، لأمجال لنكرها لكثرتها.

وبغض النظر عن جوانب القصور والضعف التي ما زالت تعانيها العديد من الديمقراطيات الجديدة، التي تختلف من تجربة إلى أخرى، فالمؤكد أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بدأت تجد رواجاً في العديد من مناطق العالم، مما حدا بالبعض إلى الحديث عن مفاهيم مثل: "عولمة الديمقراطية"، أو وصف العصر الراهن بأنه "عصر الديمقراطية".

وهذا يثير عدة تساؤلات عن العوامل التي أسهمت في بلورة مثل هذه الاعتقادات؟ وهل نحن فعلاً بصدد الحديث عن عصر الديمقراطية العالمية، أو ديمقراطية العالم؟ وهل سيصبح النموذج الغربي للديمقراطية هو النموذج الوحيد الصالح للتطبيق في الوقت الحالي؟

من الصعب إعطاء إجابات متسريعة عن مثل هذه التساؤلات، فنحن مازلنا - كما يشير إلى ذلك (السيد يسين، 1998: 11) - في مرحلة فهم هذه الظاهرة، واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها، والتي تسهم في الوقت الحالي في تشكيلها، فهي في الواقع، ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل إننا نستطيع أن نقول: إن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوها المتعددة".

والعوامل التي يعتقد الباحث أنها أسهمت في تسارع وتيرة التحول الديمقراطي في الكثير من المجتمعات متعددة وكثيرة، ومنها (طارق المنصوب، 2003م: 67):

- عمليات الإصلاح الاقتصادي؛ وهي التي يفترض فيها أن تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وإلى ظهور تعددية في القوى الاقتصادية، وهي العوامل التي ستسهم بدورها في خلق الركائز الأساسية للتعددية السياسية في المجتمع.

- تطور السياق الاجتماعي؛ حيث كان التوسع في التعليم والتنمية الاجتماعية بشكل عام دافعاً لزيادة المطالب الخاصة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وفتح القنوات أمام الفئات الوسطى من المجتمع للتعبير عن نفسها من خلال الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، وغيرها. وإن كان من المؤكد اليوم أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني العربية تظل مؤسسات غير فاعلة في السياسات العربية.

- ثورة المعلومات والاتصالات؛ وهي من العناصر المرتبطة بعملية العولمة نفسها، وقد أسهمت في عملية التحول الديمقراطي؛ حيث خلقت واقعاً جديداً لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي - مهما كانت درجة تسلطه - أن يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي من ناحية، ومن ناحية أخرى، خلقت الثورة المعلوماتية ما يمكن أن يسمى أثر العدوى في التحول نحو الديمقراطية.

- ويشير ناصر إسلام، وديفيد موريسون (Islam & Morrison, 1996: 6)، إلى أن الاهتمام المتزايد للقوى الكبرى - مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، ومؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، .. - بها، أسهم

بدور مؤثر في انتشار الديمقراطية الليبرالية القائمة على الاقتصاد الحر على نطاق واسع، على الرغم من التعارض الواضح بينهما⁽⁴⁾.

- ويمكن أن نضيف إلى ماسبق العامل المتعلق بالأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001م. وهي الأحداث التي دفعت العديد من المفكرين والساساة الغربيين، وعلى رأسهم إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (George W. Bush)، إلى إعلان النية عن تزعم حركة تسعى إلى تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي باعتباره - في رأيهم - المصدر الأهم لعناصر "الإرهاب" و"الأصولية"، وهو الإعلان الذي يخفي حقيقة الصلة القوية التي ربطت تلك القوى بالإدارة الأمريكية إبان صراعها مع الاتحاد السوفييتي، والدعم الذي حظيت به لفترة طويلة.

(4) تقوم العديد من الأطروحات الغربية، ومنها أطروحة "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما، على مرتكز توسيع الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، وكأنهما ثنائية متلازمة لا فكاك بينهما، وهذه الثنائية تنطوي على مغالطة كبيرة برأي البعض (نادر فرجاني، 2000م)، حيث إن خبرة التحولات التي عرفتتها الولايات المتحدة وبريطانيا، خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، قد أبرزت التعارض بين الديمقراطية الحقيقية والتوجه صوب اقتصاد السوق، ونقلته إلى مستوى الواقع، وذلك من خلال الحقائق التي أفرزتها تلك التجارب، وأبرز مظاهر ذلك التعارض كما يذكرها (عصام العامري، 1999م: 22)، هي:

1- في حين أن الديمقراطية تهتم بالفرد وبراهايته هدفاً أساسياً، فإن مبادئ اقتصاد السوق الليبرالي، تتعامل مع الفرد كسلعة يمكن الاستغناء عنها، إما بسبب الضرورة، أو الثقافة، أو مستوى التعليم، أو المهارة، أو القدرات الجسدية.

2- أن الديمقراطية تركز على الحقوق المتساوية بين المواطنين، وعلى النقيض من ذلك ترعى مبادئ السوق التباين وعدم التكافؤ، بل تحرم بعض الناس من القدرة على توفير حاجاتهم الاقتصادية الأساسية؛ الأمر الذي يقلل من فرص ممارسة الحقوق السياسية الكاملة.

3 - تتعزز الديمقراطية مع الناس المستقرين في إقامتهم، وتعمل على تحديد المسؤولية السياسية وتستند إلى انتلافات المواطنين. وبالمقابل تشجع مبادئ السوق الأنانية والمراكز الفردية التنافسية في ما بينها ولا تشجع الائتلافات، وهي في الوقت نفسه تتجاهل الحدود الوطنية ولا تعرف الاستقرار، حيث تنتقل برؤوس الأموال والبضائع والأفكار والأشخاص إلى حيث يوجد الطلب.

ونتيجة لذلك التناقض، وكذلك بسبب المنهج الذي مارسه السياسات المستندة للعقيدة الليبرالية الجديدة الإنجلوسكسونية، وخاصة في عهد رونالد ريجان الرئيس الأمريكي الأسبق، ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة، فقد كان لا بد من الناحية الواقعية أن يبرز أحد المفهومين - الديمقراطية واقتصاد السوق - في القمة على حساب الآخر، وقد كانت الغلبة بالفعل لمفهوم اقتصاد السوق على حساب الديمقراطية. وهو ما ترتب عليه جملة من النتائج الوخيمة: كتفشي مظاهر البطالة، والفقر، والمرض، وغياب التعاضد، والتفكك الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي، والمزيد من الجرائم، وفقدان الأمن، والتدمير البيئي... إلخ.

ثالثاً - اتجاهات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في ظل العولمة:

المنطق البسيط يقول: إن كثرة الإلحاح على شيء تعني اعترافاً صريحاً أو ضمناً بضرورته وأهميته، والوضع العربي في الإلحاح على الإصلاح يبدو معاكساً إلى حد ما. فالمهم هو ما بعد الحديث عن الشيء وأهميته، أو ما بعد طرح الرؤى والأفكار الكبرى؛ أي التحول من مجرد الكلام المرسل إلى الفعل، ومن الأفكار إلى السياسات والخطط، ومن الأمنيات إلى الحقائق. هذا التحول الغائب هو بعينه المعضلة الحقيقية التي يواجهها المجتمع العربي، وهي معضلة تفوق ما هو أكثر من مجرد الالتفاف على بعض الضرورات المجتمعية أو استيعاب بعض الضغوط الخارجية أو الداخلية (حسن أبو طالب، 2004م: 1).

وتشير إيمي هاوثرن (Hawthorne, 2004: 11) إلى أنه على الرغم من تشكل إجماع وسط النخبة السياسية في المنطقة العربية حول ضرورة الإصلاح السياسي، فإن هذا الإجماع لم يترافق مع تطابق في وجهات النظر حول المعنى المقصود بالإصلاح السياسي؛ حيث تشير إلى وجود ثلاثة منظورات مختلفة جداً حول الإصلاح السياسي، وهي:

- **المنظور الأول:** ويمثله أنصار الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، التي تعرف الإصلاح السياسي بأنه تلك العملية الضرورية لتأسيس النموذج الجمهوري الديمقراطي العلماني الغربي، أو الملكيات الدستورية.

- **المنظور الثاني:** ويحمله بعض الإسلاميين المعتدلين (Moderate Islamist) الذين يمثلون الأقلية الفاعلة في معسكر الحركة الإسلامية، وهؤلاء يرددون بعض مطالب الإصلاح الرئيسة التي ينادي بها بعض الليبراليين مثل: ضرورة تنظيم الانتخابات الحرة، تشجيع المؤسسات المنتخبة. لكنهم يشددون على ضرورة توافق الإصلاح السياسي مع العادات والأعراف الإسلامية، على الرغم من صعوبة تحديد المقصود بهذا.

- **المنظور الثالث:** ويمثله دعاة التحديث، ويدافع عن هذا المنظور بعض النظم العربية والعديد من مؤيديها سواء في القطاع الحكومي أم في القطاع الخاص. ويتضمن جدول أعمال دعاة هذا المنظور بعض الإصلاحات في اتجاه الحكم الجيد مثل: تعزيز سلطة القضاء، تطوير بعض الإجراءات البيروقراطية، ومحاربة الفساد، وتوسيع مجال المشاركة السياسية، وخاصة في صفوف النساء والشباب، وزيادة

فعالية المجتمع المدني، وتوسيع تعليم حقوق الإنسان، ورفع بعض السيطرة عن وسائل الإعلام.

ومن خلال تحليلنا للاتجاهات السابقة، والمطالب التي رفعها أنصار كل واحد من المنظورات الثلاثة، وكذا من خلال رصد وقائع عرفت العديد من النظم السياسية في مجتمعنا العربي، وكذا من خلال مراجعة العديد من مشاريع الإصلاح السياسي التي طرحت فيها، يمكن ملاحظة نوع من التنازع حول قضية الإصلاح السياسي العربي - على المستوى الداخلي على الأقل - بين تيارين رئيسيين هما:

أ - تيار الأنظمة السياسية الحاكمة:

وهي تختلف وتتفاوت من مجتمع عربي إلى آخر، ولكن في الإجمال يمكن تحديد بعض القضايا العامة التي تدفع بعض الأنظمة السياسية العربية إلى تبني إصلاحات سياسية تعتمد التدرج، مع إدخال العديد من الإصلاحات في المجالات القانونية والإدارية والمالية، وتعزيز استقلالية القضاء، ومكافحة بؤر الفساد السياسي والاقتصادي، وتوسيع مجال المشاركة السياسية لتشمل المرأة في المجتمع في إطار التمكين السياسي لها، وزيادة فعالية مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع تعليم حقوق الإنسان، وإلغاء بعض القيود على حرية التعبير. ولكنها تفترض عدم الخضوع للضغوط الخارجية.

ب - تيار المعارضة العربية أو تياراتها:

وأغلبية هذا التيار يرفض ذريعة التدرج، ويدعو إلى صفقة شاملة للإصلاح السياسي، تتضمن إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء التشريعات المقيدة للحريات العامة، كما يشترط أن تعلن خطة متكاملة لمطالب الإصلاح للنظام السياسي تتضمن: الإصلاحات الدستورية؛ أي تغيير الدستور القائم، أو وضع دستور في البلاد التي ليس فيها دستور، يحدد العلاقات بين الحكام والمحكومين، ويبين بوضوح وجلاء الحقوق والواجبات، وتعديل القوانين الانتخابية، والسماح بالتعدد للأحزاب السياسية، وخاصة في المجتمعات العربية التي لاتعرف تعددية حزبية وسياسية، وتحديد مراحل زمنية محددة، والتزامات تنفذ في كل مرحلة.

غير أن هذه الصفقة الشاملة التي تدعو لها المعارضة في العديد من مجتمعاتنا العربية تقتضي - في الواقع - تغيير طبيعة النظام، ومن هنا يثور السؤال: هل تقبل

النخب السياسية الحاكمة طوعاً ومن دون ضغوط خارجية التغيير الجوهري لطبيعة النظام؟ (السيد يسين، 2005م: 2)

مؤكد أن الإجابة ستكون بالنفي، وربما هذا هو السبب وراء اتساع هوة الخلاف بين الطرفين المتقابلين في ظل تمسك كل طرف بسلامة رأيه. فهل ستنجح الأطراف العربية المتعارضة في التغلب على عامل عدم الثقة في الطرف الآخر وتدخل في حوار فكري حول أولويات الإصلاح السياسي في المجتمع يغلب المصلحة الوطنية على باقي المصالح الضيقة الأخرى؟ أو أن الإصلاح سيبقى رهيناً بتدخل الخارج؟ ذلك ماسنراه في النقاط التالية.

المبحث الثاني: تحديات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي إشكالية الداخل / الخارج

تمثل مطالب الإصلاح السياسي في المجتمع العربي واحداً من أهم التحديات التي تواجه النظم السياسية العربية، وخاصة إن أخذ بمعناه الحقيقي بمعنى "الانتقال أو التحول من السلطوية إلى الديمقراطية"؛ لأن هذه المطالب لا تقتضي إدخال تعديلات جوهريّة في بنية النظام السياسي نفسه فقط، بل في بنية المجتمع بجميع مؤسساته أيضاً، وقد تمتد هذه التعديلات إلى جوهر الثقافة السياسية السائدة (المرجع السابق)، باعتبار هذه الثقافة ما زالت تتجسد في مجتمعاتنا العربية في حديها الأولين: إما "ثقافة الرعية"، وإما "ثقافة الخضوع"، ولم تصل بعد إلى نمط "ثقافة المشاركة" (5).

وعلى الرغم من تشكل ما يشبه الإجماع وسط النخبة السياسية في المنطقة العربية حول ضرورة الإصلاح السياسي، فإن المشكلة تكمن في أن هذا الإجماع -

(5) يميز جابريل الموند (Almond)، وسيدني فيربا (Verba)، في كتابهما الثقافة المدنية (Civil Culture)، بين ثلاثة أتماط من الثقافة السياسية الموجودة في العديد من المجتمعات هي: ثقافة الرعية: التي تفترض موقف اللامبالاة والجهل في مواجهة الدولة والانكفاء على الوحدات المحلية فيما يتعلق بالانتماء السياسي (القبيلة، القرية، الأسرة) ويوجد في النظم السياسية البدائية، وثقافة الخضوع: التي تتميز بمعرفة النظام السياسي الوطني لكنها تعبر عن سلبية تجاهه؛ فالأفراد يحترمون النظام ويخشونه وفي اعتقادهم أنهم غير قادرين على المشاركة في إدارته، وتسود في النظم السياسية التقليدية، وثقافة المشاركة: التي تقوم على إرادة المواطن في أن يمارس حقوقه بشكل كلي وكامل، للضغط والتأثير فعلياً على القرار السياسي، وهذا النوع من الثقافة هو ما يميز النظم السياسية الحديثة أو العصرية. انظر: بيرتراند بادي، (2001م)، التنمية السياسية، ترجمة: محمد نوري المهدي، ليبيا: تالة للطباعة والنشر، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ص 53 - 57.

كما ذكر الباحث سابقاً - لم يترافق مع تطابق مماثل في وجهات النظر حول معناه أو حول طبيعته ومداه، ولم يتم الاتفاق حول الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه، والدوافع الفعلية التي أدت أو ستؤدي إلى تبني تلك الإصلاحات، وأولوياتها.

ونظراً لصعوبة الفصل بين مختلف التوجهات بسبب تداخلها في العديد من التفاصيل، فإنه من الممكن للباحث - على الأقل من الناحية النظرية - أن يدرجها ضمن الاتجاهين الرئيسيين التاليين:

- **الاتجاه الأول:** يعتقد مؤيدوه (انظر: برهان غليون في: علي الكواري، 2003م: 263؛ السيد يسين، 2005م: 1) أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تأتي نتيجة لرغبة داخلية في التغيير، وأن تكون نابعة من شعور محلي بأهميته، وليس مهماً - في نظرهم - هوية الجهة التي تنادي بهذا الاتجاه أو طبيعتها، وكذا ليس مهماً طبيعة المشروع الذي تنادي به ما دام منوطاً بالمجتمع العربي، ومنبته من داخله.

- **الاتجاه الثاني:** يرى عدد من أنصاره (انظر: عادل الجمري، 2005م؛ محمد ولد سيدي باب، 2005م: 417؛ 57: Brumberg, 2002) أن الأمر له علاقة - أو ينبغي أن تكون له علاقة - بالضغط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال تمارسها - لأسباب مختلفة - على العديد من حلفائها من النظم العربية، التي تقضي بضرورة إدخال إصلاحات سياسية. وهي الضغوط نفسها - باعتقادهم - التي دفعت باتجاه عقد العديد من المؤتمرات العربية والدولية، وتحت مسميات مختلفة (حول قضايا الإصلاح السياسي في المجتمع العربي).

هذه الضغوط التي زادت بكيفية واضحة عقب ارتفاع الدعوات العلنية في الغرب، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة على خلفية ما جرى في 11 سبتمبر 2001م، وهي الدعوات التي نادت بضرورة التدخل لتغيير النظم السياسية في المنطقة العربية، والتخلي عن حلفاء الأمم، نظراً لعدم مصداقية مسوغات استمرار التحالف غير المشروط معها... وقد جاءت تلك الدعوات - كما سبقت الإشارة - منسجمة مع نتائج الجدل الذي دار في العديد من الدوائر الفكرية والإعلامية والسياسية الغربية حول دوافع التغيير واتجاهاته في النظم العربية باعتبارها أحد السبل لتجفيف منابع ما يسمونه "الإرهاب" والأصولية، ومحاربة تنظيم "القاعدة" والجماعات المرتبطة به.

لقد تباينت ردود الأفعال حول الإصلاح إذا ما كان مسألة داخلية تخص

المجتمع العربي وتناط به وبحكوماته، أو أمراً يفرض على مجتمعاتنا وفق أجندة خارجية لخدمة بعض المصالح الغربية، والأمريكية تحديداً. وبناء عليه يمكن القول: إن الواقع اليوم يشي بأن العديد من الأنظمة السياسية في المجتمع العربي تجابه في قضية الإصلاح السياسي - إلى جانب تلك التحديات المذكورة أعلاه - نوعين من التحديات: أحدهما داخلي، والآخر خارجي (محمد ولد سيدي باب، 2005م: 383)، ويمكن أن نحدد معالم هذين التحديين في الآتي:

- **التحدي الداخلي:** ويكمن في حقيقة وجود أزمة ديمقراطية وتخلف سياسي لم يعد بالإمكان إخفاؤه عن الأعين في زمن معولم، وهو الأمر الذي زاد من حدة المطالب الداخلية بضرورة البدء بالإصلاح السياسي، وتغيير بنية النظام وأسلوب الحكم.

- **التحدي الخارجي:** ويتمثل في الضغوط التي باتت تمارسها العديد من المؤسسات الاقتصادية، والمنظمات الحقوقية الدولية، وكذا القوى السياسية العظمى على تلك النظم، بقصد حثها على إدخال بعض الإصلاحات السياسية.. وفق المنظور الغربي.

وسيحاول الباحث من خلال النقاط التالية مناقشة هذه التحديات وتأثيراتها على الإصلاح السياسي في المجتمع العربي.

أولاً - التحديات الداخلية للإصلاح السياسي:

توجد كثير من التحديات الداخلية التي عاقت مشاريع الإصلاح السياسي في العديد من النظم السياسية العربية، التي تستدعي التنبه لها والعمل على الحد من تأثيراتها السلبية في مجتمعاتنا العربية، ومنها:

1 - قيام الأنظمة الاستبدادية، واحتكار العمل السياسي وانعدام التداول السلمي للسلطة؛ مما ولد مظاهر من اللامبالاة السياسية لدى قطاعات كبيرة من الناس، إما بسبب اليأس من جدوى العمل السياسي نتيجة ممارسات الحكام والفاعلين السياسيين، وإما بسبب الخوف على حياتهم وحريرتهم في حال اهتمامهم بالشؤون السياسية العامة.

2 - غياب المشاركة السياسية الحقيقية لدى قطاع واسع في المجتمع، وإن لوحظ في الآونة الأخيرة أن هذا المظهر بدأ يخف شيئاً فشيئاً في العديد من النظم السياسية العربية بسبب التحولات السياسية والإصلاحات التي عرفتها هذه النظم.

3 - ممارسة العمل السياسي بأساليب غير سياسية وبدائية، وتصاعد وتيرة الصراعات السياسية والتركيز على بعض القضايا الهامشية، مع كل ما يولده ذلك من ضرر على المصالح العليا للناس في الحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، واعتماد مبدأ القمع والعنف بدلاً عن لغة الحوار، ويتخذ هذا العنف ثلاث صور هي:

- صورة العنف الرسمي: في علاقة الحاكم بالجماهير وبمختلف القوى السياسية.

- صورة العنف الثوري أو الشعبي: ويتجسد في لجوء الجماهير والقوى السياسية إلى العنف دفاعاً عن نفسها.

- وأخيراً صورة العنف الفئوي أو الطائفي: ويظهر عند لجوء القوى السياسية إلى العنف في تصفية خلافاتها السياسية.

4 - مصادرة العديد من حقوق الإنسان السياسية الأساسية التي تشكل الدعامة الحقيقية للحياة السياسية، وفي مقدمتها: الحرية والعدالة، وغياب المظاهر السياسية السلمية مثل: الحوار، والنقد، والرأي الآخر، والتعددية السياسية الحقيقية، وغير ذلك.

5 - عدم تأصل الديمقراطية ثقافة وممارسة لدى العديد من مكونات المجتمع العربي، وغياب الثقافة السياسية المستوعبة والناضجة، وغياب الوعي السياسي العميق والشامل، وهما من الشروط الأساسية للممارسة السياسية السليمة، ومن الضمانات الأولى في صيانة الحياة السياسية وحفظها من السقوط والانحراف.

6 - التبعية للأجنبي، فكرياً وسياسياً واقتصادياً، بدرجة صارخة لدى الحكام، وبدرجات أقل حدة لدى العديد من الفاعلين السياسيين.

7 - الاهتمام بالمظاهر الشكلية للديمقراطية (الانتخابات، حرية التعبير والتنظيم)، دون الالتفات إلى الجوهر الحقيقي للممارسات الديمقراطية⁽⁶⁾.

8 - كثرة التحالفات الهامشية والمؤقتة بين الأحزاب السياسية العربية

(6) يقصد الباحث ضرورة الاهتمام بنزاهة الانتخابات، وحياديتها، ومصداقيتها، وشفافيتها، وفيما يتعلق بحرية التعبير لابد من معرفة حدود الحرية في التعبير وإبداء الرأي وعدم تجاوز الحدود الأخلاقية والقيمية للمجتمع العربي المسلم بذريعة الحرية في التعبير، وهكذا.

المعارضة على الرغم من اختلافها الأيديولوجي، وغياب التحالفات السياسية الإستراتيجية الداعمة لمطالب الإصلاح السياسي، وهو الأمر الذي مكن السلطة من تفتيتها وضربها.

9 - تفشي مظاهر الفساد السياسي بجميع أشكاله وصوره، وهو الأمر الذي زاد في نفوذ القوى المقاومة للإصلاح السياسي وحجمها.

ويضيف برومبيرج (Brumberg, 2002: 65) أسباباً حدّت من التوجه صوب الديمقراطية الليبرالية في المجتمع العربي، وهي:

- 1 - قلة المستفيدين المدافعين عن الانفتاح السياسي التنافسي.
- 2 - تنامي تأثير الحركات الإسلامية بعد نجاح العديد منها في الانتخابات البرلمانية التعددية.
- 3 - فشل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي قوى الإسلاميين ويسر التحالفات الأيديولوجية بينهم وبين العلمانيين.
- 4 - تساهل الولايات المتحدة كثيراً حول موضوع الديمقراطية في سياق بحثها عن حلفاء في حربها ضد الإرهاب.

هذه العوامل وغيرها وقفت حائلاً دون تحقيق التحولات السياسية المطلوبة في كثير من المجتمعات العربية، بل أدت إلى تنامي التيارات المعارضة لأي إصلاح سياسي حقيقي فيها. وحتى تلك التي كانت تتجه صوب التحول الديمقراطي الكامل، وأرادت أن تذهب به إلى أبعد مدى - كما حدث في التجربة الجزائرية - عادت وتراجعت عنه بذرائع وأسباب واهية شتى، والأمر المفزع أن هذا التراجع حظي بترحيب وتشجيع جميع القوى السياسية الديمقراطية والإصلاحية داخلياً وخارجياً بداعي الخوف من تولي التيارات الإسلامية السلطة وتراجعها عن الديمقراطية بعد وصولها إلى الحكم، الأمر الذي أدخل المجتمع الجزائري في دوامة من العنف السياسي لم يستطع أن يتخلص من آثاره إلى يومنا هذا.

وبالنظر إلى النقاط الواردة أعلاه، وبتدريسة الواقع اليوم، يمكن القول: إن المجتمع العربي بات يشهد في الوقت الحاضر تفاوتاً ملحوظاً بين دوله في مجال الإقرار القانوني بالحريات الأساسية أو ممارستها. فإذا كانت بعض الدول العربية قد خطت خطوات ملموسة نحو تحقيق قدر من المصالحة بين الدولة والمجتمع، فإن العديد منها لا يزال متردداً في المضي قدماً في ديناميكية الإصلاح السياسي

ومراجعة أسلوب إدارة الشأن العام. ومع أهمية الإقرار بوجود تفاوت واضح بين العديد من الدول العربية في هذا المجال، فإن ذلك لا يمنع من القول إن العالم العربي يُعد من أقل المناطق في العالم التي لم يشرع فيها بعد بالإصلاح بمفهومه الشامل، وبالأخص الإصلاح السياسي، وقد سبق لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2003م، أن أكد أن البلدان العربية يسودها "أدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم" (انظر: وثيقة الدوحة، 2005م: 180)، وهذا الأمر يدفع الباحث إلى اعتبار مسألة الإصلاح السياسي واحدة من أولويات العمل على المستوى العربي، لكن تبقى مسألة كيف هي المسألة الخلافية الكبرى التي تواجه مختلف القوى السياسية في مجتمعنا العربي.

ثانياً - الإصلاح السياسي في المجتمع العربي: ضرورة .. لكن كيف؟

إن وجود مصاعب وتحديات لا ينبغي أن يصرف الانتباه عن ضرورة الإصلاح السياسي؛ فالإصلاح بات مطلوباً في الوقت الحالي، وعلى النظام العربي الحاكم أن يشرع في تدشين هذا الإصلاح عبر القضاء على عوامل الضعف الظاهرة فيه، وعبر إصلاح آلياته الداخلية، وعبر التخلي بشكل تدريجي عن مظاهر النزوع نحو مركزة السلطة، أما المعارضة العربية فعليها أن تنتبه إلى نفسها أولاً، لتصلح ماتعانيه من تناقضات، ثم تتوجه إلى الدولة والمجتمع لتسهم - بقدر المستطاع - في إصلاحهما. الطرفان السياسيان: السلطة والمعارضة، مطالبان بالإصلاح الذاتي، فهل سيستجيبان للنداء؟ (محمد ولد سيدي باب، 2005م: 429).

ربما بات بالإمكان الإشارة إلى أن العديد من النظم السياسية في مجتمعنا قد وصلت إلى ما يشبه القناعة أو الاتفاق على أن مسألة الإصلاح باتت أمراً ضرورياً وملحاً، فإن مسؤولية الإصلاح في المجتمع العربي - بالمعنى المشار إليه سابقاً؛ أي التحول من النظم السياسية السلطوية إلى النظم الديمقراطية - تعد واحدة من أهم المسائل التي يثار حولها الجدل، وقد تباينت الآراء حول من تقع عليه المسؤولية في القيام بهذه المهمة، والكيفية التي يمكن إنجازها بها. ولذا فمن الواجب القول: إن مسؤولية الإصلاح تقع على الجميع في المجتمع العربي حكماً ومحكومين، في إطار القناعة المحلية بأهمية تلك الإصلاحات.

ويلاحظ منذ فترة أن مطلب الإصلاح السياسي بدأ يطرح بإلحاح من قبل تيارات المعارضة السياسية في العديد من مجتمعاتنا العربية، ويواجه بالكثير من

الشدة والقسوة من قبل العديد من النظم السياسية في المجتمع العربي، وخاصة منذ أن طفا إلى السطح "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وبرر الموقف الرفض للإصلاح بكون هذا الأخير شأناً داخلياً ولا يمكن أن يولد من الرحم الذي تولد منه كل مصائب الأمة العربية، ثم إن الإصلاحات تنبع من "الداخل" ولا تفرض، واتفقت كلمة العديد من الحكام العرب على أن الإصلاح السياسي مهمة وطنية، وليست مسؤولية دولية، وهذا حق - كما يقال - أريد به باطل؛ لأن الواقع - كما يشير محمد ولد سيدي باب (المرجع السابق: 417) - يكذب ماذهب إليه الحكام العرب، فلم تكن هناك نية صادقة للإصلاح قبل أن تطالب به أمريكا التي كانت فيما مضى - بحسب تصريحات ريتشارد هاس (Richard Hass) - تتعمد السكوت عن قضية الديمقراطية عندما يتعلق الأمر بمنطقة "الشرق الأوسط".

أما المعارضة العربية فقد اعتبرت التخلي الأمريكي عن الاستثناء الديمقراطي بالنسبة إلى البلدان العربية "لحظة تاريخية"، وطالبت بإحداث إصلاحات جذرية وعميقة، بما في ذلك تطوير القرار السياسي والكف عن افتعال القلاقل الداخلية.

والواقع أن هذه العملية (أي عملية الإصلاح السياسي) ليست هينة ولا ميسورة. فسواء تمت تحت ضغط شعبي سلمي أو عنيف، أم تمت بناءً على اختيار طوعي وحر من قبل النخب السياسية الحاكمة، فهي تحتاج إلى إستراتيجية فعالة، تضع في اعتبارها في المقام الأول تكتل القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداعمة والمناصرة للتغيير والمتحمسة لإجرائه، حتى لو أدى ذلك إلى المساس ببعض مصالحها الطبقية أو التقليل من نفوذها السياسي.

ومن ناحية أخرى لابد لهذه الإستراتيجية أن تلتفت إلى عملية مقاومة التغيير التي ستتصدها فئات متعددة، من بينها بعض أنصار النظام القائم حفاظاً على نفوذها السياسي وامتيازاتها الطبقية. وتصبح هناك حاجة لوضع سياسات تحيد هذه المقاومة للتغيير بطريقة الحوار وبأسلوب سلمي وليس بالأسلوب الأمني (السيد يسين، 2005م: 2)، نظراً لما قد يترتب على اتباع الأسلوب الأمني من مخاطر عديدة على الديمقراطية في مجتمعنا، والمثال العراقي ماثل أمام الجميع بنتائج الكارثية على الأمن والديمقراطية معاً.

وبوضع تلك الاعتبارات في الحسبان، ومع الإشارة إلى أن أنماط الإصلاح السياسي قد تختلف - أو يجب أن تختلف بالضرورة - من مجتمع عربي إلى آخر،

للعديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بظروف كل بلد عربي، وبالنظر إلى العديد من مشاريع الإصلاح السياسي التي طرحتها أحزاب المعارضة في أكثر من بلد عربي، والتي لقيت رفضاً شديداً من لدن السلطات الحاكمة في أكثر من بلد عربي. يتفق الباحث مع (أحمد مالكي، 2007م: 156؛ و ثناء عبد الله، 2006م: 31) في القول: إن مرحلة الإصلاح السياسي يفترض فيها أن تعيد الطريق أمام انبثاق ثقافة سياسية جديدة، تنزع عن الدولة جوهرها التسلطي لتجعلها إطاراً صالحاً للعيش المشترك، وتقوي في المجتمع روح الانتماء الجماعي، وتنمي شعور المواطنين بالمسؤولية والولاء للدولة - الأمة، باعتبارها شكلاً عصرياً من أشكال الانتماء إلى الجماعة، ويعتقد الباحث أن برنامج الإصلاح السياسي ينبغي أن يقوم على الأسس التالية:

1 - إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، ومن مداخلها أن يكون الدستور ديمقراطياً؛ أي موسوماً بالمواصفات التي تجعله فعلاً وثيقة تأسيسية ديمقراطية. ومن مقومات الدستور الديمقراطي: أن تكون السيادة فعلاً للشعب، وأن يحترم مبدأ الفصل بين السلطات، وتضمن الحريات والحقوق فيه، ويتم الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأكثرية والمعارضة.

ويعتقد الباحث أن وجود الدستور - أيًا كانت تسميته أو طبيعته، وعلى الرغم من أهميته الكبيرة - لم يقف حائلاً دون حدوث عشرات الخروقات في النظم السياسية العربية التي تتوفر على دساتير، وأدت إلى تعطيل العمل بالدستور في غياب أي التزام من السلطة ببنوده؛ مما يتطلب وجود رقابة قضائية وشعبية للحيلولة دون حدوث مثل تلك الخروقات.

2 - تقليص السلطات الممنوحة لرئيس الدولة في الدستور، وخاصة في حالة إعلان الطوارئ؛ بسبب الصلاحيات الخطيرة التي يمنحها أغلب الدساتير لرئيس الدولة في هذه المرحلة بالذات.

3 - وفي مرحلة تالية يجب العمل على إلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

4 - تعديل النظم الانتخابية السائدة في العديد من الدول العربية وإصلاحها، وتوفير جميع الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وانتخاب رئيس الدولة

بالاقتراع الحر المباشر، بهدف تعزيز الثقة لدى الناخبين، وحثهم على المشاركة السياسية الفاعلة.

5 - إطلاق الحريات العامة بما فيها حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وحرية إصدار الصحف اليومية وملكية وسائل الإعلام المختلفة.

6 - رفع القيود المفروضة على العديد من حقوق المواطن العربي، والسماح بالنشاط الجماهيري السلمي، بما في ذلك الحق في التظاهر السلمي والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات والتجمعات العامة، وكفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. وهي البنود التي تنص عليها أغلب الدساتير العربية، لكنها بحاجة إلى إعادة تفعيل وتعزيز.

7 - إتاحة الفرص أمام الأحزاب والقوى السياسية للتعبير عن نفسها وتوجهاتها بحرية في وسائل الإعلام.

ومن المؤكد أن البنود التي أشار إليها الباحث في سياق الحديث عن برنامج الإصلاح السياسي المطروح في العديد من الدول العربية - التي تبقى أولية وفي حاجة إلى تفصيل وتوسيع - قد أثارت حفيظة العديد من النظم السياسية العربية، ودفع بعضها إلى رفضها جملة وتفصيلاً، وهو ما يقتضي، كما يشير (أحمد مالكي، 2007م: 155 - 156) إلى اعتبار سيرورة بناء التأييد حول الإصلاح مرحلة انتقالية، وهي تقتضي ثقافة تدبير الزمن الانتقالي من مفاوضات، وتنازلات، وتحالفات، والسعي الحثيث نحو توسيع دائرة شركاء الإصلاح السياسي، بما في ذلك النظم السياسية القائمة، إن هي قبلت نتائج المفاوضات والتزمت تطبيقها، ولذا فمن أولويات الزمن الانتقالي، الموسوم بمنطق الإصلاح والداعم لثقافته، يمكن التشديد على الآتي:

1 - الاستمرار في توسيع دائرة الحقوق والحريات، عبر تنقيتها وتنقيحها من الآليات السالبة لممارستها (حالات الطوارئ، والقوانين الاستثنائية).

2 - توسيع دائرة التحالف المجتمعي لمناهضة الفساد بشقيه: السياسي والمالي، ولاسيما أنه تأكد أن مكن فشل الدولة العربية في بناء علاقة متوازنة مع مجتمعها يجد مصدره في رعايتها للفساد وضمان ديمومته.

3 - بناء التأييد حول فكرة المصالحة الوطنية القادرة على إطلاق دينامية التغيير الديمقراطي السلمي، بما يساعد على تنقية مفاصل الدولة من بؤر التسلط

والفساد، ويفتح إمكانات إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. وتعد المصالحة المؤسسة على العدالة والنزاهة، والنابهة لروح الانتقام والضعيفة، كفيلة بتعزيع مشروع الإصلاح وتدبير الزمن الانتقالي.

إن فشل مشاريع الإصلاح السياسي النابعة من الداخل العربي، للاعتبارات والأسباب السالف ذكرها، جعل البعض يعول كثيراً على المشاريع الآتية من الخارج العربي، وهذا يضعنا في مواجهة مباشرة أمام التساؤل التالي: هل الغرب جاد في مسعاه للإصلاحات السياسية في مجتمعاتنا العربية؟
نلك ما سيحاول الباحث الإجابة عنه في النقاط التالية:

ثالثاً - الضغط الخارجي: بين حسابات المصلحة والمخاطر:

أضحى مفهوم الديمقراطية، في الوقت الحالي يكتسي "طابعاً عالمياً"، لم يسبقه إلى ذلك أي مفهوم سياسي آخر. حيث ترى (بلكيس أبو إصبع، 2000م: 1) أن التحولات والتطورات السياسية، التي حدثت على الصعيد الدولي منذ منتصف الثمانينيات، جعلت الديمقراطية "موضع اتفاق واسع للغاية". وهو ما يقتضي منا - كما يشير كثير من الباحثين⁽⁷⁾ -: " .. قراءة جديدة للمسألة الديمقراطية في الوطن العربي، فقد بات من الممكن، القول إذا أن النموذج الديمقراطي الغربي، قد أثبت فاعلية ومصادقية نسبية بالمقارنة مع أي نموذج آخر، على الرغم من أنه لم يجد طريقه إلى غالبية دول العالم الثالث، وعلى الرغم من تعرضه للعديد من الانتقادات التي وجهت إلى تطبيقه في هذه البلاد،...، بل يمكن اعتبار أن هذه الانتقادات قد ساهمت في تطوير النموذج الغربي الذي تحول الآن إلى نموذج عالمي"، وهذا يطرح في الواقع العديد من التساؤلات:

- هل أصبحت الحضارة الغربية و"نموذجها الديمقراطي" عالمية؟ ولم يعد من المجدي مناقشة عيوب الديمقراطية الغربية بعدما أضحت بمؤسساتها

(7) انظر: عصام فاهم العامري، (1999م)، "الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (88)، أكتوبر ص 22. انظر أيضاً: حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 206-214. ويمكن العودة إلى الدراسات والبحوث التي كتبت حول مفهوم العولمة وناقشت مختلف أبعاد هذه الظاهرة ومظاهرها، وأهمها: هانس بيتر مارتين و هارالد شومان، فخ العولمة، عالم المعرفة، رقم 238، الكويت، 1998. وندوة "العولمة والهوية"، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، مايو، 1997. ندوة "العرب والعولمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1997. وعبد الخالق عبدالله. العولمة: جنورها وفروعها وكيفية التعامل معها. عالم الفكر، المجلد 28، العدد الثاني، الكويت، 1997: 39 - 94.

وتنظيماتها نظاماً استدعائياً يغري بالمحاكاة والتقليد في الكثير من أرجاء العالم، حتى من قبل أولئك الذين يخاصمون في الغرب نموذج كإيران؟

- وهل تتوفر مجتمعاتنا اليوم على الخيار في أن تأخذ بهذه النماذج؟ أو أنها ستفرض عليها؟

- وهل الضغوط الخارجية قادرة على إقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية في العالم العربي؟ وهل يمكن اعتبار المشروع الأمريكي في العراق نموذجاً صالحاً من أجل إقامة الأنظمة الديمقراطية؟

يشير (حسن أبوطالب، 2004م: 2)، إلى أنه "لولا تدخلات معاكسة من أوروبا وأمريكا طوال العقود الثلاثة الماضية، لكانت كثير من النظم العربية الحاكمة تغيرت جذرياً، ولكانت أكثر قبولاً من قبل مجتمعاتها والرأي العام المحلي فيها"، فالغرب - برأيه - هو الذي أجهض كل عمليات التطور الذاتي العربي والإسلامي، ومن ثم فهو مسؤول عن جمود الوضع السياسي الراهن وتكلسه. وهو ما يفسر كل تلك الشكوك التي يشعر بها المواطن العربي إزاء المشروعات الخارجية الداعية إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان إنكار أن الضغوط الخارجية، والمشروعات التي طرحت في أكثر من مناسبة دولية حول تغيير المنطقة وإصلاح نظمها السياسية كان لها دور كبير في تحفيز الحوار الداخلي العربي، وفي إطلاق مبادرات وطنية مضادة كان الكثير منها مقولات ودعوات سبق أن قيلت وطرحت طوال العقود الثلاثة الماضية، ولكنها لم تجد الصدى المناسب من النخب الحاكمة. وهذا يطرح التساؤل التالي: ما الأسباب التي دفعت الأطراف الدولية إلى الاهتمام بقضايا الإصلاح السياسي في المنطقة العربية؟

يشير ريكس برينين (Brynen, 2004: 2-4) إلى أن الاهتمام الأمريكي بقضايا الإصلاح السياسي في "الشرق الأوسط" يعود إلى ثلاث مجموعات رئيسة من الأسباب، هي:

1 - أن الشرق الأوسط بدا مقاوماً - بشدة - لما أطلق عليه هنتجتون (Huntington) "الموجة الثالثة" (The Third Wave) من الديمقراطية العالمية، وقد سبق لمايكل هدسون (Hudson) في دراسته الشهيرة (مايكل هدسون، 1986م: 17-36) محاولة تحديد العوامل التي قد تسهم في الإصلاح السياسي في المنطقة، لكن بدا

أن بعض المحللين كانوا متشائمين بشأن فرص الإصلاح السياسي وبخاصة بعد أزمة الخليج وحربه 90-91؛ حيث بات واضحاً أن بعض الانفتاحات السياسية في المنطقة يمكن أن تكون محدودة في أحسن الحالات، وعابرة في أسوأ الحالات، وهذا الاهتمام بقضايا الليبرالية السياسية والديموقراطية من لدن الباحثين والعلماء قاد إلى بروز أدب جديد يحاول تفسير لغز ديمومة الأنظمة الاستبدادية في المنطقة.

2 - المجموعة الثانية لجذور الدعم الأمريكي للإصلاح السياسي في المنطقة يمكن أن نجدها بين أوساط العديد من المحافظين الجدد الذين يدافعون عن أهمية تحويل الأنظمة الاستبدادية في المنطقة وخاصة العربية، وقد وجدها البعض منهم فرصة لحرف الاهتمام عن القضية الأساس وهي قضية فلسطين واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.

3 - أما التطور الثالث، فيتمثل في هجمات 9/11/2001م "الإرهابية" التي أوجدت نوعاً من الارتباط بين الأنظمة الاستبدادية وبين الجماعات المتطرفة؛ حيث يمكن - بحسب رأيه، وهو الرأي الذي حاولت الولايات المتحدة إقناع الآخرين به - للأولى أن توفر ملجأً مباشراً ودعمًا كبيراً لتلك الجماعات، كما يمكنها أن تزودها بجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

ويعتقد العديد من المحللين أن وجود أنظمة استبدادية في المنطقة يمكنها أن تبقى مصدراً للعنف والإرهاب، وطبقاً للبيت الأبيض: "فما دامت الحرية والديمقراطية لاتزدهران في الشرق الأوسط، فإن تلك المنطقة يمكن أن تبقى مصدراً للعنف والاستياء والركود، وتعمل على تصدير الإرهاب والعنف إلى الأمم الحرة".

لقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، العديد من المبادرات للإصلاح السياسي في المجتمعات العربية، ومن تلك المبادرات ما أطلق عليه "مبادرة الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية"، التي طرحها وزير الخارجية - آنذاك - كولن باول. ووفقاً لتلك المبادرة فقد صنفت النظم العربية، وفقاً للباحثة (ثناء عبد الله، 2006م: 18-19)، إلى أربع مجموعات، اختلفت باختلاف الدور المطلوب داخلياً، وخارجياً، وبحسب طبيعة العلاقة التي ربطت تلك النظم بالولايات المتحدة، ولم يكن للأمر علاقة بطبيعة التطورات السياسية التي تشهدها تلك البلدان، وهي:

1 - مجموعة النظم المطالبة بأن تجري الإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها بنفسها (مصر، والسعودية).

2 - مجموعة النظم التي يتم فيها فرض الإصلاحات بالقوة العسكرية إن لزم الأمر (ليبيا، وسوريا).

3 - مجموعة النظم التي سيكتفى فيها بخبراء ومستشارين أمريكيين لدعم عملية التغيير (البحرين، والكويت، والمغرب).

4 - مجموعة النظم التي تعد في حالة شراكة مع الولايات المتحدة وتقبل برامج أمريكية محددة (قطر، والأردن، واليمن).

ومع أن الواقع يشير إلى أن تعامل الولايات المتحدة والعديد من القوى الدولية المتحالفة معها مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان يطبعها التعامل بالمعايير المزدوجة (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إسرائيل والصين). فإن المؤكد، في الوقت الحالي، أن قضية الديمقراطية أصبحت مطروحة على أجندة السياسات الخارجية لتلك الدول، كما أن مؤسسات التمويل الدولية باتت تشترط - كما سبقت الإشارة - في العديد من الأحيان قيام الدول بتحرير الاقتصاد، والسير في إجراءات الخصخصة، والانفتاح السياسي، وتحسين سجل حقوق الإنسان، حتى يمكنها الحصول على القروض، أو التسهيلات الأخرى المتعلقة بجدولة الديون ... والأمثلة كثيرة.

ومن جهة أخرى، فإن أمريكا لاتريد الديمقراطية في المنطقة العربية بالمعنى التاريخي كما رسخته ثقافة الأنوار وثيقة الحقوق الأساسية للمواطن والإنسان في فرنسا، بقدر ما تريد الحد الأدنى الذي يحقق الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وتعرف أمريكا أنها أكبر الخاسرين من إصلاح سياسي يقود المجتمع العربي إلى السيطرة على قراره ومقدراته وحماية أمنه واستقلاله. (محمد ولد سيدي باب، 2005م: 418).

إن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في "الشرق الأوسط الكبير"، كما تسميه هي، يأتي من أجل تغييب مفهوم العالم العربي والبلاد العربية، وغيرها من التسميات المعبرة عن وجود الإنسان العربي، ولا يمكن أن يكون إلا مشروعاً للتضليل من أجل ضمان إمكانية الانقراض على أي نظام بدعوى فرض الديمقراطية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتصلح أن تكون مثلاً للدعوة إلى

تطبيق الديمقراطية عبر العالم؛ لأنها أبعد ما تكون عنها في ممارساتها على المستوى الدولي، ولأنها مستعدة للتراجع عن دعم أي توجهٍ ديمقراطي حقيقي في حال أنها وجدت نظاماً سياسياً حليفاً يتيح لها الحصول، والحفاظ على المكاسب والمصالح الاقتصادية، وغيرها.

ويمكن الإشارة إلى العديد من العوامل التي أدت إلى إحجام الولايات المتحدة عن دعم أي توجه ديمقراطي حقيقي في المجتمع العربي؛ حيث يشير (معتز بالله عبد الفتاح، 2006م: 20) إلى أن التراجع الأمريكي في الدعوة إلى الإصلاح السياسي وممارسة "الضغط اللفظي" من أجل الديمقراطية في المجتمع العربي يعود إلى أربعة عوامل، هي:

أولاً: أن الحكومات العربية كانت فعالة في استرضاء الولايات المتحدة؛ حيث دعمت حربها على الإرهاب، وسارع البعض منها إلى المبادرة بالتعاون معها في قضايا مثل: تسليم (ليبيا) أسلحتها لها. ثانياً: أن الدعم الأوربي لم يزد عن الدعم الخطابي والبلاغي مما جعل الإدارة الأمريكية تدرك أن عليها أن تدفع الفاتورة وحدها. ثالثاً: تأثير الانتخابات المصرية الأخيرة التي أفضت إلى نتيجة بمنزلة جرس إنذار للإدارة الأمريكية، والإدارة الإسرائيلية أيضاً التي لا تتمنى أن تجد نفسها بجوار مصر تحت حكم إخواني. [ويمكن أن نضيف أن نتائج الانتخابات الفلسطينية ربما أتت لتؤكد حقيقة هذه المخاوف الأمريكية والإسرائيلية، ومعهما العديد من الدول التي كانت تضغط في الماضي باتجاه إدخال الإصلاحات السياسية في المجتمعات العربية]. رابعاً: أن الإدارة الأمريكية أدركت أن سهم السببية له رأسان؛ فالعراق كان العراق جزئياً بسبب صدام؛ وصدام كان صدام جزئياً بسبب العراق. وعلى هذا فإن الموجة الأخيرة من الضغوط الأمريكية كانت الأعلى لكنها لم تكن مختلفة عن سابقتها في حقيقة انحسارها.

في ختام هذه النقطة، يمكن للباحث الإشارة إلى أن العوامل الخارجية، وبقدر ما كانت محفزة على تبني العديد من مشاريع الإصلاح السياسي في الفترة الراهنة، بقدر ما كانت مهمة في إعاقة الإصلاحات السياسية في العديد من النظم السياسية العربية، كما أنها أدت دوراً كبيراً في عدم تحول العديد منها باتجاه تبني الديمقراطية.

خاتمة:

يمكن من خلال النقاط التي تعرضت لها الدراسة استنتاج العديد من النتائج، وأهمها:

1 - أن مجتمعنا العربي عرف نوعاً من التوافق حول أهمية الإصلاح السياسي وضرورته، وإن بقي التوافق مقصوراً على المستوى اللفظي، ولم ينتقل إلى المستوى الواقعي ويفرز برنامجاً متفقاً عليه يحدد أولويات الإصلاح وقضاياها الرئيسية.

2 - أنه عرف العديد من عمليات الانفتاح السياسي وإن بشكل محدود وغير كامل، بسبب رغبة العديد من القيادات السياسية العربية - وخاصة الحديثة العهد بالحكم - في تأسيس شرعيتها على أساس الإصلاحات السياسية التي تقدمها.

3 - الواقع أن بعض هذه القيادات لم تنتقل بمجتمعاتها إلى ديمقراطية ليبرالية وإنما إلى مجتمعات أقل تسلطية مع احتفاظها بحقها في التدخل والنكوص عن هذه الإصلاحات عند الحاجة، ساعدها في ذلك محدودية فاعلية القوى السياسية المعارضة في المجتمع العربي، والضغط الغربية والأمريكية لإحلال الديمقراطية في المجتمع العربي.

4 - تطرقت الدراسة إلى حقيقة الدور الذي أداه الغرب - ولا يزال يؤديه - في إعاقة كل تحول ديمقراطي حقيقي، بدعوى الخوف من إفرازات تلك التجربة خاصة في حالة فوز التيارات الإسلامية ووصولها إلى السلطة، كما هو الحال في تجربتي مصر وفلسطين.

مما يصح معه القول: إن التعويل على الضغوط الأجنبية لن يفيد كثيراً في دفع الأنظمة السياسية العربية إلى القيام بإصلاحات سياسية حقيقية؛ لأن الحقائق على الأرض تبين أن مصلحة الولايات المتحدة في ألا تضغط من أجل تغيير الصديق بالعدو المحتمل، ولعل تجربة الانتخابات المصرية التي أفرزت فوز العديد من مرشحي الإخوان المسلمين، ومن بعدها التجربة الفلسطينية والفوز الكبير لحركة حماس، قد أعطت مؤشراً عن حقيقة الضغط الأمريكي والأوروبي الذي يمكن أن يتراجع عن دعم حركة الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في حالة فوز أي تيار سياسي إسلامي، بل يمكن أن يذهب أكثر من ذلك إلى دعم التراجع عن أي مجهود إصلاح سياسي قد يفرز فوز الحركات الإسلامية في أية عملية ديمقراطية

حقيقية، وهذا قمة في التناقض مع كل الطروحات الأمريكية ويفرغ هذه الطروحات من مضمونها الفعلي.

في ختام هذه الدراسة يذهب الباحث إلى أن الإصلاح السياسي بات اليوم يمثل مطلباً ملحاً تفرضه ضرورة الحفاظ على الأمن الداخلي وتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع العربي، كما تفرضه معطيات التاريخ، وتستدعيه التجربة ووقائع الممارسات السياسية العربية، ولم يعد بالإمكان تأجيله كما في المراحل التاريخية السابقة، باعتبار أن السلطات السياسية العربية قد استنفدت كل مخزونها من الذرائع والمسوغات التي أدت إلى تأجيل مشاريع الإصلاح السياسي في مجتمعنا، وخير لنا أن ينطلق مشروع الإصلاح من داخل مجتمعاتنا، وبما يراعي خصوصياتها وقيمها ومعتقداتها، بدلاً من أن يأتي بضغط خارجي سواء أتى عبر مشاريع الإصلاح السياسية الأمريكية أم نتيجة لما تسميه مشروع "الشرق الأوسط الكبير" أو غيرها.

المصادر:

- أحمد مالكي (2007م). العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد (13): 147 - 158.
- بلقيس أبو إصبع (2000م). البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية. بحث مقدم ضمن ندوة: المجتمع المدني اليمني، تقييم واستشراف. صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار.
- بيرتراند بادى (2001م). *التنمية السياسية*. ترجمة: محمد نوري المهدي. ليبيا: تالة للطباعة والنشر. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.
- ثناء فؤاد عبد الله (2006م). الإصلاح السياسي .. خبرات عربية (مصر: دراسة حالة). *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد (12): 9 - 36.
- حسن أبوطالب (2004). *التقرير الإستراتيجي العربي: 2003 - 2004*: ثلاثية الإصلاح والحريات والأمن. منشور في <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/> WEEK366.HTM
- حسنين توفيق إبراهيم (1992م). *ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسنين توفيق إبراهيم (1999م). *العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية: رؤية أولية من منظور علم السياسة*. عالم الفكر، المجلد 28، العدد (2): 185 - 218.
- خميس حزام والي (2003م). *إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- السيد يسين (1998م). في مفهوم العولمة. المستقبل العربي، العدد (228): 4-13.
- السيد يسين (2005م). تحديات الإصلاح السياسي العربي، منشور في <http://www.mokarabat.com/m644.htm>
- طارق أحمد المنصوب (2003م). إشكالية التحديث السياسي في المجتمع العربي: اليمن أنموذجاً. أطروحة دكتوراه في علم السياسة والقانون الدستوري (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة القاضي عياض، مراكش.
- طارق أحمد المنصوب (2005م). الإرهاب وحقوق الإنسان: عناصر من أجل مقارنة شمولية. بحث مقدم إلى مؤتمر حقوق الإنسان في المجتمع العربي، المنعقد بجامعة مؤتة: كلية العلوم الاجتماعية بتاريخ 9 - 12 مايو.
- عادل مرزوق الجمري (2005م). خديعة الداخل والخارج في الإصلاح السياسي العربي نعم.. لمطرقة الإصلاح بالخارج. منشور في <http://www.annabaa.org.nbanews/52/133.htm>
- عبد الخالق عبدالله (1997م). العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. عالم الفكر، المجلد 28، العدد (2): 39-94.
- عبد المنعم المشاط (1997). قضية التجزئة والتخلف في العالم الإسلامي. في: حسن حمدان العلّكيم وآخرون، قضايا إسلامية معاصرة. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. جامعة القاهرة، ط 2.
- عصام فاهم العامري (1999م). الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة. شؤون الأوسط، العدد (88): 7-24.
- علي خليفة الكواري: تحرير (2003م). مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عمار جفال (2005م). المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي. بحث مقدم ضمن ندوة: الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية. منشور في <http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=A1&A10=10266>
- مايكل هدسون (1986م). الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينيات. في: هشام شرابي (آخرون). العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية - مركز الدراسات العربية المعاصرة. جامعة جورج تاون.
- محمد الأمين ولد سيدي باب (2005م). مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد السيد سليم (1997م). التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي. في: العلّكيم، حسن حمدان (آخرون). قضايا إسلامية معاصرة. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. جامعة القاهرة، ط 2.
- محمد عابد الجابري (1997م). قضايا في الفكر المعاصر: العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح - الديمقراطية ونظام القيم - الفلسفة والمدينة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

معترز بالله عبد الفتاح (2006م). الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج. المستقبل العربي، العدد (326): 15 - 29.

نادر فرجاني (2000م). رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية. القاهرة: المشكاة. هدى ميتكيس (2005م). التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي. منشور في <http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9961>

وثيقة الدوحة (2005م). ورشة حول إستراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية. الدوحة: يومي 4 و 5 يناير / كانون الثاني.

Brumberg, D. (2002). The trap of liberalized autocracy. *Journal of Democracy*. 13 (4): 56-68.

Brynen, R. (2004). Reforming the Middle East: Policies and paradoxes. Delivered to the conference on "Stability in the Middle East". Center for Eurasian Studies (ASAM). Ankara: 25-26 October.

Carothers, T. (2002). The end of the transition paradigm. *Journal of Democracy*. 13 (1): 6-21.

Diamond, L. (1996). Is the third wave over?. *Journal of Democracy*. 7 (3): 20-37.

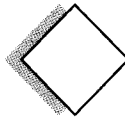
Halliday, F. (2005). Democratic reform in the Arab World: Mirages and realities. < <http://www.opendemocracy.net/> > .

Hawthorne, A. (2004). Political Reform in the Arab world: A new ferment?. Carnegie Papers. Middle East Series Democracy and Rule of Law Project. Number 52. October.

Islam, N. and Morrison, David, R. (1996). Introduction: Governance. Democracy and human rights. *Canadian Journal of Development Studies*. Special Issue: 6-11.

قدم في: ديسمبر 2006

أجيز في: أكتوبر 2007



Political Reform in the Arab Society: Internal Needs Vs. External Pressures

*Tarik A. Almansoub**

For different reasons, many Arabic political systems knew political transitions in the last quarter of the twentieth century; some of them opened up to the opposing parties and acknowledged a refreshing democratic practice. Others adapted a weak, but recognizable political reform aspects toward democracy. These movements towards political reform changed from one country to another and took many forms. These political transitions caused intense debate among political scientists and concerned persons regarding the real motives that moved political reform in the Arabic societies.

As a result, this study aims to analyze the different attitudes that argued the political reform in the Arabic Society. It attempts to show the challenges of the internal needs and the external pressures that Arab political systems are facing in their way to the reform, and their influences on the security and democracy in these societies. Therefore, we can argue that the political reform will and must flow from the Arab societies themselves.

Keywords: Political systems, Globalization, Political reform, Arab society, Democracy, Security.

* Dept of Political Science, Faculty of commerce and Administration Sciences, IBB University, Republic of Yemen.